الترخيص لمهنة «معالج نفسي»

استجابة لما نشرته «الوطن».. لجنة لإعداد صك تشريعي ينظم مهنة العلاج النفسي

فادي بك الشريف

لم يمض أسبوع عما طرحته «الوطن» بضرورة الأخذ بعين الاعتبار مناشدات المئات من خريجي كلية التربية (قسم الإرشاد النفسي) للسماح لهم بممارسة مهنة العلاج النفسي بعد تخرجهم في الكلية ضمن معايير يمكن وضعها واختبارات عملية تكون كافية لتقييم أحقية الخريج بمزاولة المهنة، حتى كشفت المعلومات الرسمية الجديدة عن إعداد صك تشريعي يتضمن تنظيم مهنة العلاج النفسي وذلك للحد من ظاهرة العمل من دون ترخيص، وذلك بموجب كتاب صادر عن وزارة الصحة بتاريخ ٢٢ أيلول الماضي.

وبناء عليه، وجه وزير التعليم العالي والبحث العلمي بسام إبراهيم كتاباً إلى الصحة يقضي بتسمية ممثلين عن كليتي الطب والتربية في جامعة دمشق، لعضوية اللجنة التي ستقوم بإعداد مشروع الصك المذكور، لتضم كلاً من الدكتور يوسف لطيفة عضو الهيئة التدريسية في كلية الطب البشري بجامعة دمشق، والدكتور سليمان كاسوحة عضو الهيئة التدريسية في قسم علم النفس بكلية التربية بجامعة دمشق.

«عميد كلية التربية: جدية مطلقة من المعنيين واهتمام ملحوظ لتنظيم المهنة»

ويأتي التوجه الجاد والفعلي من الجهات المعنية بعد مطالبات مضت عليها سنوات من خريجي الإرشاد النفسي ومناشداتهم بضرورة ترخيص شهاداتهم ليتاح لهم من خلالها ممارسة مهنة العلاج النفسي وذلك بموجب إجراءات يمكن اتخاذها من الجهات المعنية لدراسة هذا الموضوع والبت فيه من مختلف الجوانب، علماً أن العديد من الطلبة أكدوا حصر اختصاصهم واختصاص علم النفس بالتدريس فقط لا غير، بمعنى إن حصل الطالب على درجة الدكتوراه فلا يمكنه العمل سوى في المدرسة، في الوقت الذي يتم التأكيد فيه أيضاً على ضرورة إيلاء الاهتمام بالإرشاد النفسي نظراً لأهميته الكبيرة.

هذا وتأتي أهمية الموضوع تزامناً مع وجود الاضطرابات النفسية التي تسببها الحروب والتي تؤدي بالتالي إلى فقدان الكثير من الطاقات البشرية، ما يعد العلاج النفسي حاجة ماسة وخصوصاً أن عملية العلاج النفسي في سورية بحاجة إلى خدمات مركبة يقوم بها كادر مؤلف من الطبيب النفسي والمعالج النفسي ولكل منهما تأهيله الخاص.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكدت عميد كلية التربية بجامعة دمشق الدكتورة زينب زيود أنه للمرة الأولى يكون فيها التعامل مع الموضوع بهذه الجدية المطلقة والاهتمام من المعنيين مترجماً بتشريع ينظم مهنة العلاج النفسي بمنح ترخيص بمزاولة العمل وإجراء توصيف للاختصاص، علما أن الكلية كانت رفعت كتاباً جديداً من أجل توصيف مهنة المعالج النفسي، مع الأخذ بعين الاعتبار الحصول على درجة الماجستير، وخاصة أن الكلية تضم عدداً من الماجستيرات التي تشبه في مضمونها (العلاج النفسي).

وقالت زيود: في حال أنجز التشريع الكامل، يصبح أمام الخريج خطوات ومعايير يفترض الالتزام بها وتطبيقها، مؤكدة أن الإجازة حتماً ليست كافية للقيام بوظيفة المعالج النفسي، مع ضرورة الحصول على الماجستير والالتزام بساعات تدريب نظرية وعملية، منوهة إلى أن التوجه الجديد ينعكس إيجاباً على الطلبة وينصفهم، كما يعكس الاهتمام بالتخصص مستقبلاً.

وضيحي لـ«الوطن»: لا يوجد انقطاع خطير في الأدوية إنما نقص جزئي

«المجلس العلمي»: قرار «المركزي» لم يشمل تمويل استيراد المواد الأولية للأدوية

محمد منار حميجو

في وقت أرجع فيه عضو مجلس نقابة الصيادلة جهاد وضيحي نقص بعض أصناف الأدوية المصنعة محلياً إلى تأخر وصول المواد الأولية لدى بعض المعامل وزيادة الطلب عليها في الوصفات الطبية وخصوصاً بعض أدوية المضادات الحيوية، كشف رئيس المجلس العلمي للصناعات الدوائية رشيد الفيصل أن هناك صعوبات لدى المعامل في تأمين تمويل المواد الأولية إضافة إلى صعوبات اقتصادية أخرى تواجهها هذه المعامل.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» حذر الفيصل من أن هذا النقص من الممكن أن يؤدي إلى انقطاع في كثير من الأصناف الدوائية في حال استمرت هذه الصعوبات التي يواجهها أصحاب المعامل في تأمين تمويل المواد الأولية وخصوصاً أن بعض خطوط الإنتاج في المعامل توقفت عن إنتاج أصناف من الأدوية نتيجة انتهاء المواد الأولية وهذا في المستقبل سيكون له انعكاسات خطيرة.

وكشف أن القرار الصادر عن المصرف المركزي ورقمه ١٠٧٠ الذي وضع جدولاً بالمواد التي يحق لشركات الصرافة والبنوك تمويل استيرادها لم يشمل المواد الأولية الداخلة في صنع الأدوية وبالتالي فإن شركات الصرافة لا تمول الصناعات الدوائية.

وأشار إلى أن هناك صعوبات اقتصادية أخرى يواجهها أصحاب المعامل منها موضوع الطاقة فأحياناً تتوافر المادة الأولية في المعامل لكن من الممكن أن يواجه صاحب المعمل مشاكل أخرى اقتصادية مثل عدم توافر الغاز بشكل كامل وبالتالي فإن عملية الإنتاج متكاملة ومترابطة.

وفيما يتعلق بموضوع الاعتماد على الطاقة البديلة رأى الفيصل أنه من الممكن أن تكون طاقة مساعدة لكن هذا يحتاج إلى وقت كبير حتى تحل محل الطاقة الكهربائية، مشيراً إلى أن هذا المشروع يحتاج إلى اهتمام كبير من الدولة وخصوصاً في موضوع الصناعة لأن تطبيق هذا المشروع ليس بالسهل إطلاقاً ولاسيما في المعامل الكبيرة.

من جهته أكد وضيحي أن هناك نقصاً في بعض الأصناف وليس في الزمر الدوائية بمعنى أنه من الممكن أن يتوقف معمل عن الإنتاج بسبب تأخر وصول المادة الأولية في حين هناك معامل أخرى تنتجه وبالتالي لا يوجد انقطاع في الزمر الدوائية.

وبيّن وضيحي أنه لا يوجد انقطاع خطير في موضوع الأدوية وإنما هو نقص جزئي من الممكن أن يحل خلال الأيام القادمة باعتبار أن المعامل تسعى جاهدة لسد هذا النقص بأقرب فرصة ممكنة.

ولفت وضيحي إلى أن موضوع تهريب الأدوية غير مقبول على الإطلاق سواء من داخل سورية إلى خارجها أم بالعكس لافتاً إلى أن أي صيدلاني من الممكن أن يقوم بهذا العمل فإنه ينظم الضبط اللازم بحقه ومن ثم إحالته إلى المجلس المسلكي.

> معامل الدواء توقفت عن إنتاج بعض الأدوية لنقص المواد الأولية

السويداء تستعد لزراعة القمح

السويداء -عبير صيموعة

أكد مدير زراعة السويداء أيهم حامد استعداد المديرية لتنفيذ خطة زراعة محصولي القمح والشعير في المحافظة بعد تأمين مستلزمات الإنتاج المختلفة تباعاً من بذار ومحروقات حسب مناطق الزراعة لضمان تحققها بشكل كامل وذلك في حال توافرت الأمطار نظراً لأن أغلبية المساحات تزرع بعلاً، لافتاً إلى بدء زراعة محصول الشعير في الريف الغربي من المحافظة خلال الأيام القليلة القادمة حيث تُجرى زراعته عفيراً أي قبل تساقط الأمطار على أن تبدأ زراعة القمح خلال الشهر القادم.

ولفت حامد إلى أن خطة زراعة السويداء للمحاصيل البعلية للموسم الزراعي الحالي بلغت ٣٤ ألف هكتار للقمح و٢١ ألف هكتار للشعير حيث تم تحديد كميات البذار لمحصول القمح ٣١٧٨ طن و١٤٧٣ طناً لمحصول الشعير يتم تأمين الأغلبية منها عن طريق مؤسسة إكثار البذار، مشيراً إلى أن خطة زراعة السويداء للقمح المروي وصلت إلى ٦٠٥ هكتارات.

مدير فرع إكثار البذار في السويداء وائل الطويل أوضح لـ«الوطن» أن كمية البذار اللازمة لتنفيذ الخطة الزراعية مؤمنة للمزارعين عن طريق فرع المؤسسة في السويداء ومستودعات المصارف الزراعية في المناطق وهي جاهزة بانتظار صدور التسعيرة لتوزيع البذار المعقمة على المزارعين.

بدوره مدير المصرف الزراعي في السويداء نسيم حديفة أكد لـ«الوطن» قيام المصرف بتمويل قروض قصيرة الأجل لمستلزمات الإنتاج الزراعي من البذار حسب المساحة المنظمة أو المتعاقد عليها مع مؤسسة إكثار البذار، إضافة لقروض قصيرة الأجل لخدمة الأبقار والدواجن والأشجار المثمرة وقروض إنشاء الحضائر والمزارع وتمويل حيوانات التربية وتجهيز الحضائر والمداجن والآلات والآليات الزراعية بمعدل ٧٠ بالمئة من التكلفة الفعلية وتمويل الآبار ومحولات الكهرباء والتحول للطاقة الشمسية، وقد بلغت المبالغ المقرضة حتى تاريخه ٢ مليار و٣٠٠ مليون ل.س، علماً أن خطة الربع الرابع للإقراض بلغت ملياراً و٥٠٠ مليون.

معمل بلوك وإشارات استفهام حول مستثمره في شركة إسمنت طرطوس

طرطوس - هيثم يحيى محمد

كشف تفتت أحجار البلوك وانهيارها من الجدار الذي بناه أحد المواطنين، والتي اشتراها من معمل بلوك داخل شركة اسمنت طرطوس –حالة من الخلل والفساد في استثمار هذا (المعمل) التابع للشركة والمستثمر من قبل أحد المتعهدين بموجب عقد أو اتفاق منذ فترة زمنية ثم بالأمانة في الفترة الأخيرة بعد أن انتهت مدة العقد.

والخلل والفساد تأكدا من خلال سوء التصنيع لكميات من البلوك –قد تكون كبيرة– لعدم تقيد المتعهد (المستثمر) بالمواصفات الفنية المحددة بالعقد في ظل غياب إشراف ورقابة الشركة على عمله كما يبدو.

وتلقت «الوطن» في الثاني عشر من أيلول الماضي شكوى من المواطن عبد الكريم المهجر من الرقة الذي يقطن في طرطوس على نوعية البلوك الذي اشتراه مع قريبه من داخل شركة إسمنت طرطوس مرفقة بفيديو يظهر تفتت البلوك من الجدار الذي بناه به وقال: هذا إنتاج معمل اسمنت طرطوس المعمل الذي تتغنى وتتفاخر بإنتاجه وعمله وعامليه مضيفاً: لكن هناك أيدياً فاسدة ومفسدة وسارقه للحلم المتبقي للمواطنين بتدمير وتشويه سمعته وسرقة القطاع العام الرائد والمنتج حيث إن المواطن المنكوب والمهجر وحامل الهموم التي أرهقت كل الوطن جمع بضع ليرات خلال العشر سنوات الماضية ليضعها في بيت ريفي بسيط ويتأوى مع أسرته فيه فالتجأ لمعمل الإسمنت مفتخراً بجوده إنتاجه هارباً من جشع المعامل الخاصة لكنه وقع في فخ الفساد ولصوص قوت وحاجيات المواطن البسيط!

وتابع المواطن في شكواه: الجدار قائم واحتمال سقوطه وارد بأي لحظه فمن سيكون المسؤول إذا نتج عنه أي حادث مؤلم؟. وتساءل: هل يرضى ذلك إدارة الشركة ووزارة الصناعة والجهات الرقابية؟ وما موقفهم من هذا الخلل والفساد؟ وختم شكواه بالمطالبة بالإنصاف للوطن والمواطن لا بالتعويض المالي وحسب، ومعاقبة المسؤولين عن سوء التصنيع من الإدارة والعاملين بما يتناسب مع حجم الخلل والأذى الذي لحق بكل من اشترى هذه المادة مع كشف الخفايا التي قد تكون أعظم.

الإدارة تعترف

وضعنا هذه الشكوى أمام مدير عام الشركة هلال عمران مع كل المعلومات والفيديوهات ورقم الهاتف وطلبنا المعالجة وإنصاف الشاكي ومن خلال الرد الشفهي علمنا أن التصنيع لا يتم بأيدي كادر الشركة رغم الأعداد الكبيرة على ملاكها إنما يقوم متعهد (مستثمر) ولهذا تم تكليفه من المدير العام بالاتصال بصاحب الشكوى وإعطائه ألفي بلوكة بدلاً من كمية البلوك التي اشتراها وتبين أن مواصفاتها سيئة، وفعلاً تم الاتصال وأبدى المتعهد استعداده لإعطاء الكمية لكننا عدنا في اليوم التالي بعد مراجعة الشاكي وأخبرنا المدير العام أن الشاكي قام ببناء الكمية ولا بد من قيام المتعهد بهدم الجدار وبناء جدار بديل له فوعدنا ووعد الشاكي بذلك وانتظرنا التنفيذ كل الفترة الماضية وعلمنا من الشاكي أن المتعهد أحضر له حتى الأمس ١٦٠٠ بلوكة وأنه سيكمل باقي الكمية مع الإسمنت والمستلزمات الأخرى خلال الأيام القادمة حسب الوعد بمعرفة المدير العام للشركة.

لكن خلال متابعتنا للموضوع وصلت إلى «الوطن» معلومات شفهية تفيد أن أمور التعاقد مع هذا المتعهد غير سليمة وأن الكثير من الكميات غير المطابقة للمواصفات بيعت لمواطنين ومتعهدين في الفترة السابقة وتم بناء شقق بها وتم تلييسها ولم يعد من السهل كشفها إلا مصادفة عندما يحتاج الساكن في هذه الشقة أو تلك للنقر في جدار عنده أو أكثر لتعليق لوحة أو تمديد خط للهاتف أو الكهرباء أو أعمال الصحية فعندها سيظهر الخلل.

في ضوء ذلك راسلنا مدير عام الشركة في السابع عشر من أيلول الماضي وطلبنا منه موافاتنا بصورة عن عقد شركة إسمنت طرطوس مع المستثمر لنعرف من خلاله الغاية من العقد ومدته وقيمته والشروط الفنية التي يجب أن يلتزم بها المستثمر في تنفيذ العقد وكيفية مراقبة إنتاجه من الشركة وكشل عام لنعرف التزامات الطرفين في ضوء الشكوى التي أرسلناها له مع الفيديو عن سوء إنتاجه.

وقد تواصل معنا مدير عام الشركة وحاول إقناعنا بعدم الحاجة للنشر وبالتالي عدم الحاجة للإجابة لكننا تمنينا عليه الإجابة لكوننا سننشر القضية فوعد بموافاتنا بالرد على كل ما طلبناه لكن للأسف حتى الأمس لم يصلنا أي جواب وهذا يطرح أكثر من سؤال عن الملابسات والظروف المتعلقة بهذا الموضوع وغيره تاركين لمن يهمه الأمر الإجابة عنها وعدم تركها في الأدراج.

القنيطرة تستهدف ٦٢٥٠٠ طفل في حملة لقاح شلل الأطفال

القنيطرة - خالد خالد

أكد مدير صحة القنيطرة عوض العلي إتمام الاستعدادات الفنية واتخاذ الترتيبات والإجراءات اللازمة لإطلاق وإنجاح حملة اللقاح الوطنية ضد مرض شلل الأطفال والتي تنطلق اليوم بهدف الوصول إلى جميع الأطفال دون خمس سنوات عبر تأمين مستلزماتها بالتوازي مع اتخاذ كل الإجراءات الاحترازية للوقاية من فيروس كورونا، مبيناً أن هدف الحملة الوصول إلى نحو ٦٢٥٠٠ طفل في جميع المناطق على أرض المحافظة والتجمعات بدمشق وريف دمشق ودرعا من خلال المراكز الصحية وعبر فرق التلقيح الجوالة التي ستجوب مختلف المناطق.

ودعا العلي الأهالي التجاوب مع الحملة واصطحاب أطفالهم إلى أقرب مركز صحي أو فريق جوال لإعطائهم اللقاح المضاد للشلل، علماً أن اللقاح مجاني وآمن وموصى به من منظمة الصحة العالمية ويعتبر من أجود أنواع اللقاحات في العالم ويخضع لشروط مراقبة جودة صارمة ولسلسلة تبريد بمواصفات عالمية حتى تقديمه للطفل، وليس له تأثيرات جانبية على الأطفال المستهدفين بالحملة، كما أن الاستجابة المناعية للقاحات لا تعطل أو تؤثر في استجابة الجهاز المناعي للأطفال تجاه كوفيد ١٩ ولا تمنع الأعراض الشائعة مثل الرشح أو الإسهال أو ارتفاع الحرارة البسيط من التلقيح أو إعطاء الأدوية مثل الأدوية المضادة للالتهاب التي لا تشكل مانعاً لتلقيح الأطفال.

وبيّنت رئيسة دائرة البرامج بمديرية الصحة إيمان اليوسف مراعاة الالتزام بوسائل الوقاية الفردية للعناصر الصحية العاملة في الحملة (كمامات، كفوف، تعقيم...) والحرص على التباعد المكاني وتجنب التجمعات وتنظيم الدور وترك مسافة أمان بين المراجعين.

وأشارت اليوسف إلى أن حملة اللقاح ستنفذ في ٤٦ مركزاً صحياً وبمشاركة نحو ٢٥٥ عنصراً من الكوادر الصحية والتمريضية منها ١٠٣ ثابتة و١٥٢ جوالة ويمثلون ٢٣ فريقاً جوالاً، إضافة إلى ١٧ مشرفاً على مستوى المديرية والمناطق، أما مسؤولي الإمداد فعددهم ٦ منهم واحد للمديرية، منوهة بأن عدد التجمعات التي ستغطيها الحملة ١٥٧ تجمعاً، وعدد الأطفال المستهدفين بالحملة ٦٢٥٠٠ طفل موزعين على خمس مناطق صحية وهي منطقة القنيطرة ١٠ آلاف طفل من أصل عدد السكان البالغ ٦٠ ألف نسمة ومنطقة دمشق ٢٠ ألف طفل من عدد السكان البالغ ١٠٦ آلف ومنطقة الذيابية ١٩١٠٠ طفل من عدد السكان ١٠٢ ألف وفي منطقة سويسة ٧٤٠٠ طفل من عدد السكان ٤٠ ألف طفل وفي منطقة درعا ٦ آلاف طفل من عدد أبناء القنيطرة والبالغ ٢٢ ألف نسمة.

وأشار رئيس منطقة دمشق الصحية منهال حسون إلى تذليل جميع الصعوبات التي تعوق العمل بعد الاجتماع مع مدير الصحة، مطالباً المشاركين بالحملة بضرورة القيام بأدوار عدة خلال ممارسة عملهم كإعطاء اللقاح وتحقيق الهدف بعدم إبقاء أي طفل من دون لقاح كذلك أهمية التثقيف الصحي والتواصل وترصد الأمراض التي من الممكن أن يصادفوها خلال مهمتهم.

يذكر أن الحملة مستمرة حتى ١٤ تشرين الأول الجاري في المراكز الصحية وعبر الفرق الجوالة وسط اتخاذ كل الإجراءات الاحترازية في ظل جائحة كورونا.

٢,٨٧ مليون طفل مستهدفين بحملة اللقاح الوطني

طرابيشي لـ«الوطن»: ٩٦٧ مركزاً طبياً وألفا فريق جوال في جميع أنحاء البلاد

محمود الصالح

بدأت اليوم في جميع أنحاء البلاد حملة اللقاح الوطني ضد شلل الأطفال التي تستهدف تلقيح أكثر من ٢,٨٧٠ مليون طفل في جميع المناطق السورية.

وبينت مديرة الرعاية الصحية الأولية في وزارة الصحة رزان طرابيشي في تصريح لـ«الوطن» أن وزارة الصحة وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية تقوم بهذه الحملة الهادفة إلى استمرار إعطاء الأطفال هذا اللقاح الذي استطعنا من خلاله أن تبقى سورية خالية من شلل الأطفال رغم هذه الأزمة، والتي عادت إليها بعض البؤر في عام ٢٠١٤، نتيجة وجود مجموعات مسلحة تقلت المرض من خارج البلاد، وتم القضاء عليها مرة أخرى ليتم مجدداً الإعلان عن سورية خالية من مرض شلل الأطفال تماماً.

وأكدت طرابيشي أن هذه الحملة تستهدف الأطفال من عمر يوم واحد حتى خمس سنوات بغض النظر عن اللقاحات السابقة التي حصل عليها الأطفال، وهذا اللقاح مجاني وهو لقاح آمن تماماً ومعتمد من وزارة الصحة ومن منظمة الصحة العالمية، ويستطيع الأطفال الحصول عليه من دون أي وثيقة، حيث تقوم الأمهات بإحضار أطفالهن إلى المراكز المعتمدة للتلقيح والبالغ عددها ٩٦٧ مركزاً في جميع أنحاء القطر، وكذلك الحال ستقوم الفرق الجوالة بتغطية جميع الأماكن السكنية التي لا يوجد فيها مراكز من خلال الفرق الجوالة التي ستزور جميع الأحياء السكنية ويبلغ عدد أعضاء الفرق الجوالة بين ١٧٠٠ إلى ٢٠٠٠ فريق جوال مزودين بمهمات رسمية ويرتدون لباساً مميزاً.

وعن موانع أخذ اللقاح بينت مديرة الرعاية الأولية أنه لا يعطى للأطفال إن كانت حرارتهم أكثر من ٣٨,٥ درجة والمرضى الذين تستدعي حالتهم دخول المشفى، والأطفال الذين يتلقون جرعات دواء كيميائية، والأطفال الذين لديهم نقص في المناعة، والأطفال الذين تتم معالجتهم بالكورتيزون.

وعن التغطية التي تشملها الحملة أوضحت طرابيشي أن فرق وبرامج وزارة الصحة تستهدف جميع أراضي الجمهورية العربية السورية دون أي اعتبار معين، لكن في بعض المناطق تمنع مجموعات مسيطرة على الأرض فرق اللقاح من القيام بمهمتها الوطنية الهادفة إلى تحصين كل طفل سوري حيثما كان، وتسعى مديريات الصحة بالتعاون مع المنظمات الدولية الى تذليل كل الصعوبات في هذا الإطار أن الهدف هو الوصول إلى جميع الأطفال وتحصينهم ضد شلل الأطفال.

وختمت طرابيشي تصريحها بأن هذه الحملة تستمر من العاشر حتى الرابع عشر من الشهر الجاري.